قوله يطلب بها فخرج النهي والاستفهام الامر باللام لان الطلب فيهما باللام واداة الاستفهام ولا في النهي لا بالصيغة فالحكم بان
قوله يطلب بها الفعل شامل لكل امر الاسم والاخفى ان الامر صيغة فعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل اسماء الافعال في التعريف
مع بصيغة انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة قوله صيغة يطلب بها الفعل شامل شيء بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعدها
فصول والاظهر ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع فقوله الفعل يخرج النهي وقوله من الفاعل والاتز
عن المجهول فقد عرفت ما فيه وكذا قوله المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل فعل
فلتضرب اوعن مثل صه وقد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية الاشتقاق
الا ان فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او بحرف مضارعة قوله وهو في الصورة حكم المجزوم الا انه وحكمه حكم المجزوم
قوله في اسكان الصحيح اه لا اخفاء في اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الاخر واما سقوط
النون فليس حكم الاخر لان النون ليس اخر الامر الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز
والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فتنزل النون منزلة الاخر قوله فان كان بعده اي بعد
حرف المضارعة اه يعني المضي بعد كونه اخره في حكم المجزوم انه كان ليه ولم يظهر بيان زيادة الهمزة
ولم يبين عمل الاخر فقوله اسكن اخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك ظاهر اذ ليس فيما في اخره نون
او حرف علة اسكان الاخر بل حذفه فينبغي ان يقول اسكن اخره او حذف قوله واعراه باربع يعني بهما اي في علم النحو واما في
علم الصرف فهو ما كان حروف الاصول فيه اربعة في قوله من اكرم فيه نظر لان الله اعلم لا يخفى اكرم فيه
وقوله انما هو من باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يخلف ويقال المراد بعد لا يعود الى
الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد حرف المضارعة ساكن وكذا قوله بها يعني في مضارع رباعي بعد حرف مضارعة
ساكن قوله دفعا للالتباس يعني ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة
فقولوا فانه اذا قيل في اقتل اه سهو من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها بالتعليل الضم فلا
معنى للتكلم في ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا يبطل احدهما بانه لم يفتح التاء ولم يكسرها يكون لبيانه
فائدة والصواب ان اذا قيل في اقتل افتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم الموقوف في حال الوقف
واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم خروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل قوله فيما سوى ساكن بعده
ضمة ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد ساكن منه بعد حرف
المضارعة ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر الذي من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة

او كلمة

او كلمة ما عبارة عن الوقت اي في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة قوله مثال الماكمون بلا حرف المضارعة ضمة الضعفوا
مما يكون ما بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة قوله او على حذف مضاف اي فاعل فعله الذي ان اضافة الفعل الى
المفعول ايضا لادنى ملابسة فتقدير الفعل لم يرد في الكلام الا التقدير وعلم مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى الى
ملكم تشبيه له قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله الاولى الام الذي لم يذكر فاعله فيشمل اسم
المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة الشايعة ولم يذكر هذا القيد بها
اكتفاء بذكره فيما سبق في ترتيب ما لم يسم فاعله وتمكنه ان يقول لم يذكر اعتمادا على اشتهاره انه لا يجوز حذف الفاعل
بدون اقامة المفعول مقامه قوله وبضم الثالث الى قوله حذف اللبس الاخصر ان يقول فان كان ما قبل اخره
وضم كل متحرك قبله حذف اللبس فيستغني عن قوله وبضم الثالث مع همزة الوصل والتاء مع التاء قوله لئلا يلتبس الامر بالامر
في تثنية الغائب وجمعه مطلقا وفي واحده وقضاء الاولى ترك التعليل وتبديل قوله حذف اللبس قوله هذا علة لقوله وبضم
الثالث والتاء بمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفى في صرف بكسر ما قبل الاخر لتوهم انه صيغة معلوم من
باب علم والبس معا باعلم بلا شبهة فالاولى ان يقول المضي فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم له مطلقا والثالث مع همزة
الوصل والتاء مع التاء حذف اللبس قوله اي ما يكون عينه فقط معتلا ويمكن ان يقال المراد ما يعتل عينه وعين اللفيف
لا يعتل وهذا اصوب لانه يندفع به الاصوب وانا فصل معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في المبني للمفعول منه
كما ذكره وتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر تاما لكلامه وهو كما هو من الناسخ وصوابه انما فصل معتل العين بالذكر
لمزيد غموضه واختلاف في الكلام اذكره وتبعيته ذكر مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر قوله المتعدي وغير المتعدي هذا ان قيد ان
الفعل في الكلام فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلقا الا يمكن تمام فهمه بما يتوقف فهمه
على متعلق فان المصدر لا يتوقف على ذلك فضلا عن المفعول اذ اجاز حذف عامله والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق
بالمفعول جزء ان لمعنى الفعل ما مر كما هو الذي هو سر نسبة الفعل فقول المصدر المتعدي ما يشتق منه قوله الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما
يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشتق منه عليه وكانه لذلك قال المتعدي من الفعل فان التعلق بنسبة الفعل الى الفاعل قد دل
عبارته نسبه الفعل اليهم ان المتعلق الثاني علا هو الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال فاخرج في التعريف
اسم مفعول الا ان لقا التعلق من الجانبين فكان الفعل متعلق بالمفعول ايضا متعلق به فاوضح بهذا البيان تعلق الفعل بمعنى
المتعلق الذي هو مفعول قوله وهيئة الفاعل يريد به معنى الحال قوله وهيئة الفاعل قد حقق ان المفعول الذي يبين الحال
هيئته اعم من المفعول به فلا وجه لترك هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمتعدي لمساواتهما في هيئة الفاعل والمفعول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)